الهجرة الجماعية السورية وأزمة اللاجئين في الاتحاد الأوروبي 2015: تهديد هجين أم فرصة لتنفيذ دبلوماسية الهجرة؟

إبراهيم إردم * يافور رايتشيف **

* أكاديمية الشرطة، تركيا .

** جامعة غرناطة. وزارة الخارجية، بلغاريا.

ملخص : تبحث هذه الدراسة في استخدام الهجرة القسرية المهندسة باعتبارها تهديدًا هجينًا خلال أزمة اللاجئين في الاتحاد الأوروبي لعام 2015. ويجادل الباحثان بأن الهجرة القسرية المهندسة يمكن أن تُستخدَم تهديدًا من قبل دولة، حتى عندما لا تكون مصدر التدفقات الخارجة؛ وأنه من الممكن في ظل ظروف الصراع الداخلي أو الخارجي في الدولة التي هي مصدر الهجرة؛ أن يكون المتحدي للدولة على الأرجح دولة استبدادية تدعم حكومة دولة الهجرة. يذكر الباحثان أن الإجراء السليم بالنسبة لتركيا والاتحاد الأوروبي في ظروف أزمة 2015، يتمثل في تطوير مبادرة دبلوماسية الهجرة التي يمكن أن تسهم في حلّ مستدام ومفيد للطرفين.

الكلمات المفتاحية: أزمة اللاجئين، التهديد الهجين، الهجرة، دبلوماسية الهجرة .

Syrian Mass Migration: A Hybrid Threat or Chance for Implementing Migration Diplomacy?

İBRAHIM İRDEM * YAVOR RAYCHEV **

ORCID NO : 0000-0003-0559-3418 ORCID NO : 0000-0003-4234-9991

* National Police Academy, Turkey.

** University of Granada; Ministry of Foreign Affairs, Bulgaria

ABSTRACT *This article examines the use of coercive engineered migration as a hybrid threat during the 2015 EU refugee crisis. The authors argue that coercive engineered migration can be used as a threat by a state, even when it is not the source of outflows; that it is possible under conditions of an internal or external conflict in the state that is the source of migration; that a state-challenger would most probably be an authoritarian state that supports the government of the emigration state. The authors state that the sound action for Turkey and the EU in the conditions of a crisis that of 2015, would be to develop a migration diplomacy initiative that could contribute not only to a deal but to a sustainable, mutually beneficial solution for both parties.*

Key words: Refugee Crisis, Hybrid Threat, Migration, Migration Diplomacy .

رؤيـــة تركيـــة
2021-(3/10)
121 - 148

DOI:10.36360/1560-010-003-006

مقدّمة

لا تُعَدّ تدفقات الهجرة الوافدة إلى الاتحاد الأوروبي أمرًا جديدًا. ولكن ربما تكون أزمة الهجرة بعد عام 2015 هي أخطر التحديات التي تواجه أوروبا، التي أصبحت بعد الحرب العالمية الثانية وجهة يحلم بها الملايين من العالم النامي. وفي الوقت الحاضر، لا تزال أوروبا «قارة الهجرة الدولية، مع احتضانها لعُشر سكان العالم وثلث المهاجرين الدوليين في العالم».[1]

جعلت الهجرات من إفريقيا وآسيا في العقود الأخيرة تنظيم تدفقات اللاجئين أكثر صعوبة على الاتحاد الأوروبي. وقد اختار الاتحاد الأوروبي في البحث عن حل، الاعتماد على اللاعبين الخارجيين -في مقابل بعض التنازلات والدعم- بما في ذلك الحكومات التي لا تشاركه قيمه، مثل حكومة معمر القذافي في ليبيا. وهذا بدوره أعطى هؤلاء اللاعبين الفرصة لاستخدام الهجرة سلاحًا ضد الاتحاد الأوروبي، وهو ما تسميه الأكاديمية كيلي جرينفيلد «بالهجرة القسرية المهندسة»[2]، وتعرّفها على أنها «تحركات سكانية عبر الحدود يتمّ إنشاؤها أو التلاعب بها عمدًا؛ من أجل الحصول على تنازلات (غير طوعية) سياسية وعسكرية و/ أو اقتصادية من دولة أو دول مستهدفة»[3].

أعطت الأحداث التي وقعت في الشرق الأوسط في نهاية عام 2010 قوة دفع جديدة للهجرة، وهذا أدى إلى تفاقم العمليات التي بدأت قبل سنوات. وقد أدى الفساد ومعدلات البطالة المرتفعة وسوء الإدارة والانتهاك المستمر لحقوق الإنسان والقمع السياسي ضد المعارضة الذي تمارسه الأنظمة الاستبدادي- إلى زيادة التوترات الاجتماعية في تونس وليبيا والمغرب واليمن ومصر وغيرها. جاءت الأحداث تحت عنوان القاسم المشترك للربيع العربي، وسلكت اتجاهات مختلفة وكان لها عواقب مختلفة.

وفي سوريا، كان الربيع العربي أكثر من مجرد معركة بين مؤيدي بشار الأسد وأعدائه. حيث كانت الأغلبية المسلمة السنية، والطائفة العلوية الشيعية للرئيس، والأكراد السوريون، والمنظمات الإرهابية مثل داعش، من بين أصحاب المصلحة الرئيسين في الساحة السياسية الوطنية، ولكل من هذه الجهات أجندتها الخاصة وأفكارها حول مستقبل البلاد.

ومع دعم إيران وروسيا للحكومة، ودعم تركيا والقوى الغربية وبعض دول الخليج للمعارضة، أصبح المشهد السياسي أكثر تعقيدًا، حيث سعى اللاعبون الدوليون إلى تحقيق مصالحهم المتباينة. وتدخلت الولايات المتحدة بنشاط من سبتمبر 2014 إلى سبتمبر 2015 من خلال دعم المعارضة واستهداف مقاتلي داعش،[4] وقامت بتسليح

المعارضة المناهضة للحكومة وتدريبها وتوفير غطاء جوي عسكري لمكافحة الإرهاب.

كما انخرطت روسيا مع 2000 عسكري،[5] في سبتمبر 2015 بناء على طلب من الحكومة السورية، في إطار التعاون والتضامن طويل الأمد مع سوريا.

وبالرغم من حقيقة أن الجهات الفاعلة الرئيسة المسؤولة عن الصراع هي الحكومة السورية وداعش، إلا أن العديد من الباحثين يجادلون بأن ما شوهد هناك كان «حربًا بالوكالة بين المتنافسين، مثل السعودية وقطر وإيران وتركيا والولايات المتحدة وروسيا وغيرها»[6].

ظهرت العلامات الأولى لأزمة الهجرة السورية في عامَي 2013 و2014,[7] وبلغت الأزمة ذروتها في عام 2015 عندما عبر 1،255،640 طالب لجوء لأول مرة حدود الاتحاد الأوروبي،[8] وهذا يوضّح مرة أخرى «القوة المحتملة للهجرة غير المنظمة التي تجعل الناس والحكومات يشعرون بعدم الأمان والتهديد»[9]. ومع وضع الاتحاد الأوروبي تدابير أمنية صارمة لإحباط الهجرة، انخفض هذا الرقم بشكل كبير بعد ذلك.

ووفقًا للبيانات التي جمعتها المنظمة الدولية للهجرة، بلغ العدد الإجمالي للمهاجرين وطالبي اللجوء الذين يسعون للدخول إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2019 حوالي 123،920.[10]

ولم يصل المهاجرون من ساحات القتال في سوريا فقط، ولكن من أفغانستان وباكستان والعراق ونيجيريا وأماكن أخرى أيضًا.[11]

الإطار المنهجي والمفاهيمي

تتناول هذه الورقة الأسئلة البحثية الآتية: هل يمكن استخدام الهجرة القسرية المهندسة بوصفها تهديدًا هجينًا؟ هل يمكن لدولة ليست مصدرًا للهجرة أن تستخدمها تهديدًا؟ إذا كان الأمر كذلك، فما نوع الدولة التي يمكنها القيام بذلك؟ وتحت أي ظروف يكون هذا ممكنًا؟

ونجادل هنا بأن الدولة يمكن أن تستخدم الهجرة القسرية المهندسة تهديدًا هجينًا، حتى عندما لا تكون هذه الدول هي مصدر التدفقات؛ وأنه من الممكن في ظل ظروف نزاع داخلي أو خارجي في الدولة المرسِلة؛ أن يكون اللاعب المنافس للدولة المستهدَفة هو على الأرجح دولة استبدادية تدعم حكومة دولة الهجرة. يجادل الباحثان بأن الإجراء السليم لتركيا والاتحاد الأوروبي في ظروف أزمة مثل تلك التي حدثت في عام 2015، سيكون تطوير مبادرة دبلوماسية الهجرة التي يمكن أن تسهم لا في صفقة فقط، ولكن في حل مستدام ومفيد للطرفين.

بداية، وبهدف إلقاء مزيد من الضوء على مزيد من الأفكار الأساسية، ستُقدّم المصطلحات الرئيسة المطبّقة حول التَّهجين، والتهديد الهجين، والحرب الهجينة، حيث تُعَدّ معاني هذه المصطلحات جزءًا من خطاب الحرب الجديد الذي يضمّ فئات مختلفة، مثل حرب الجيل الرابع،[12] وحرب الشبكات،[13] والحرب المركبة،[14] والحرب الجديدة[15]...إلخ.

عند وضع تصور للمصطلحات، نطبق نهج لودويج فيتجنشتاين للتشابه الأسري، حيث لا يمكن استبدال سمة معينة بأخرى. يوضح فيتجنشتاين وجهة نظره من خلال الألعاب، ويطرح السؤال عما هو مشترك بين ألعاب الطاولة، وألعاب الورق، وألعاب الكرة، والألعاب الأولمبية، ويجيب عن وجود تشابه في العلاقات، والإجراءات، وما إلى ذلك من هذا النوع من التشابه مما يسميه «تشابهات أُسَريّة».[16]

وعند تطبيق نهج لودويج فيتجنشتاين على البحث الحالي، فإن هذا يعني أنه لا يوجد شرط ضروري وكاف لتصوّر ظاهرة معينة على أنها «هجينة»، إذ يكفي تحديد عنصرين على الأقل يشتمل عليهما التشابه الأُسَريّ، مثل العمليات العسكرية والعمليات الإعلامية. تُفهم الهجمات الإلكترونية على أنها محاولة خبيثة ومتعمدة من قبل فرد أو منظمة لخرق نظام المعلومات لفرد أو منظمة أخرى من أجل الاستفادة من تعطيل شبكة الدولة الضحية عبر الهجرة القسرية؛[17] الضغط الاقتصادي أو القرصنة.

ولا يعد التهجين مجرد مجموع بسيط للعديد من العوامل غير التقليدية، ولكنه أكثر من ذلك بكثير حيث إنه يدعم ويعزز العوامل بعضها ببعض.

إذا كان هناك إجماع نسبي في النقاش الأكاديمي الدولي حول طبيعة التهجين، فلا يوجد اتفاق على طبيعة مكوناته. ومن جهة أخرى فإن الجيوش تستوعب مشاركة القوات المسلحة النظامية كشرط ضروري للتهجين، في حين أن المؤسسات المدنية والباحثين لا يفعلون ذلك. ويرجع هذا التفاوت إلى حقيقة أن عملية التهجين قد تطورت في سياقين مختلفين: العلوم العسكرية والعلوم السياسية.[18]

على سبيل المثال، تنظر وثائق الاتحاد الأوروبي إلى التهديدات الهجينة «على أنها مزيج من الأنشطة القسرية والتخريبية، والأساليب التقليدية وغير التقليدية (أي الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجية)، التي يمكن استخدامها بطريقة منسقة من قبل الدول أو الجهات الفاعلة غير الحكومية لتحقيق أهداف محددة، مع البقاء دون عتبة الحرب المعلنة رسميًّا».[19]

على مستوى أكثر عملياتية، يمكن أن تتراوح التهديدات المختلطة/ الهجينة بدءًا

من الهجمات الإلكترونية على أنظمة المعلومات الحيوية وتعطيل الخدمات الحيوية مثل إمدادات الطاقة أو الخدمات المالية- إلى تقويض ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية، أو تعميق الانقسامات الاجتماعية. وفقًا لبولاك، تشمل التهديدات المختلطة الناشئة عن التعبير عن العناصر المختلفة أفعالًا وظروفًا وأحداثًا مختلفة تعدّها الدول أو الجهات الفاعلة غير الحكومية خطيرة من حيث احتياجاتها وقيمها ومشروعاتها.[20]

> **"تهدف التهديدات الهجينة إلى إضعاف قوة المدافع أو مركزه أو نفوذه أو إرادته، بدلًا من تعزيز تلك السمات للمهاجم"**

يؤكد البعض طبيعتها متعددة الأوجه، التي تتحول بسرعة للتكيف مع البيئة المتغيرة.[21] ويلفت البعض الآخر الانتباه إلى حقيقة أن التهديد الهجين دائمًا ما يكون «مصمّمًا بحسب الطلب»، ويخدم احتياجات جهة فاعلة معينة في موقف معين، مع إعطاء روسيا مثالًا على ذلك.[22]

تهدف التهديدات الهجينة إلى إضعاف قوة المدافع أو مركزه أو نفوذه أو إرادته، بدلًا من تعزيز تلك السمات للمهاجم.[23] فهي ليست مصممة لإحداث ضرر مباشر للناس، بل لزعزعة استقرار الهدف.[24] من خلال مجموعة واسعة من الوسائل، يمكن للتهديدات الهجينة أن تستهدف نقاط الضعف النظامية للدول والمؤسسات الديمقراطية، وإرادة الشعب، والقدرة على اتخاذ القرار على مستوى الدولة أو المستوى الدولي.[25]

من وجهة النظر هذه، فإن التهديدات الهجينة لها علاقة بوجهة نظر صن تزو القائلة بأن «إخضاع العدو من دون قتال هو ذروة المهارة».[26] ويشير سادوفسكي وبيكر إلى عملاء التهديدات الهجينة الذين يعرّفونهم بأنهم «كيانات أو حركات تفحص البيئة باستمرار بحثًا عن فرص وتهدّد بالعنف أو تمارسه للتأثير في إرادة الآخرين ونفسياتهم؛ لتحقيق أهدافهم السياسية».[27]

ونحن في هذه الدراسة نصور التهديدات الهجينة على أنها مواقف أو أنشطة يمكن أن تؤدي إلى الإكراه، حيث لا يُشترط أن يكون هناك عنصر عسكري بالضرورة، إذ قد يجري الأمر بممارسة مرنة لقدرات وأشكال وإستراتيجيات مختلفة ذات طبيعة غامضة وغير واضحة.

نظرًا لأن التهديدات الهجينة تظل في منطقة رمادية بين الحرب والسلام، فإن تحديد المنافس أمر صعب للغاية، ومن هنا فإننا لا نتحدث عن «العنف» الذي يُفهم على أنه

استخدام القوة الجسدية للإيذاء، أو الإساءة، أو الإضرار، أو التدمير.[28] كما أننا لا نعني السلوكيات التي تنطوي على قوة جسدية تهدف إلى إيذاء شخص ما، أو إلحاق الضرر به، أو قتله، أو تدمير شيء ما.[29]

نحن نربط التهديد الهجين بـ«الإكراه»، والذي يُعرَّف بأنه «القدرة على جعل فاعل ما سواء أكان دولة، أم زعيم دولة، أم جماعة إرهابية، أم منظمة عبر وطنية أو دولية، أم جهة فاعلة خاصة- يقوم بشيء «لا يريد أن يفعله».[30]

ومن دون الدخول في تفصيلات حول الحرب الهجينة، وهو مصطلح آخر، وسيُستخدم هنا، ويُعرَّف بأنه أيّ عمل سياسي يهدف إلى إجبار عدوّنا على فعل إرادتنا. وهو فعل، يجمع بين أكثر من شكل واحد من أشكال العنف (لكنه لا يشمل المكوّن المادي أو الحركي الضروري)، ويُوجَّه قبل كل شيء إلى تدمير المؤسسات (من خلال تآكل الثقة والقدرة على الحكم)، وتدمير المجتمعات (من خلال إعاقة الخيارات الفردية والجماعية المستنيرة) وتهديد المجتمع من خلال التدخل في عملية صنع القرار الوطني والتأثير في الرأي العام.[31]

هل كانت الهجرة الجماعية للسوريين إلى الاتحاد الأوروبي مجرد نتيجة جانبية للصراع أم سلاحًا صُمِّم عن عمد من قبل جهات فاعلة حكومية أو غير حكومية ضد الاتحاد الأوروبي؟ اعترفت دول من الاتّحاد الأوروبي صراحة بأن الهجرة غير المنظمة استُعمِلت بوصفها وسيلة للإكراه. وذُكِر أن هذا تهديد هجين[32] في العديد من الوثائق المهمّة، مثل: «وثيقة عمل الأركان المشتركة للاتحاد الأوروبي»،[33] والبروتوكول التشغيلي لمواجهة التهديدات الهجينة؛[34] (الموارد البشرية، 2016)، والإستراتيجية العالمية، والإعلان المشترك بين الاتحاد الأوروبي والناتو لعام 2016 بشأن زيادة التعاون بين المؤسستين، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.[35]

أصبحت الهجرة نقطة أكثر حساسية على الأجندة السياسية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ بسبب إثارتها مخاوف جديدة بشأن «السيادة، والمواطنة، والأمن القومي، والهوية»[36]، فضلًا عن قدرة الاتحاد الأوروبي على التحكم بحدوده، والحفاظ على سلامة سكانه، مع ضمان الاحترام الواجب لحقوق المهاجرين في الوقت نفسه. عندما تظهر تصورات التهديد بشأن السيادة والمواطنة والأمن والهوية تمامًا، فإنها يمكن أن تذوب وتتحول إلى خليط خطير جاهز للانفجار في أي لحظة، ويسبب ضررًا لا مفّر منه للفضاء الديمقراطي الأوروبي.

أسهم بعض الباحثين بشكل كبير في إضفاء الطابع الأمني على الهجرة. وكل مكوّن

من مكونات البعد الأمني يحفز المكونات الأخرى: السيادة: وهي ترتبط بسؤال ما يعنيه أن تكون جزءًا من الاتحاد الأوروبي. المواطنة: لأنها تظل أداة الاندماج الأساسية. الأمن: لأنه من أثمن السلع الجماعية في أوقات الأزمات. والهوية: لأنها تردّ بقوة على التصريحات القائلة بأنه من الممكن أن تكون أوروبيًّا وتقبل القيم الأوروبية من دون ممارستها.[37]

وبينما نوقشت أزمة الهجرة في الاتحاد الأوروبي إلى حد كبير في الأدبيات الأكاديمية، كان العلماء مترددين بشكل مدهش في استخدام مفهوم التهديدات الهجينة لتأطير تحليل التدفقات الوافدة التي قوّضت إلى حد كبير السلطة الأوروبية والوحدة والتضامن، وكشفت أن الاتحاد الأوروبي لم يكن قادرًا على بلورة سياسة أمنية ودفاعية مشتركة، أو تبني أيّ ردّ جماعي.

دعائم الحجة

تتناول هذه الورقة قضية الهجرة من منظور الواقعية السياسية، وتقبلها بوصفها تهديدًا للأمن الوطني والإقليمي والعالمي.

ولا يُعَدّ التعامل مع الهجرة، ولاسيّما الهجرة غير النظامية، بوصفها تهديدًا- فكرة جديدة. عند تحليل الآثار السياسية المحددة نجد أن هيسلر ولايتون هنري أخذا في الاعتبار الآثار غير المباشرة للصراعات التي تؤدي إلى الهجرة القسرية. وهما يجادلان بأن تهديد الهجرة ينشأ عندما تكون الدولة غير قادرة على الاستجابة أو الحكم بسبب الأعداد الكبيرة من المهاجرين.[38] ووفقًا لواينر، يمكن اعتبار المهاجرين تهديدًا لعدد من الأسباب: إذا تسببوا في صعوبات في العلاقات الدبلوماسية، وإذا كان من الممكن عدّهم معادين للبلد المستقبِل، وإذا كان يُنظر إليهم على أنهم تهديد ثقافي، أو مشكلة اقتصادية، أو تهديد مقصود ترسَله دول المنشأ أو العبور.[39]

من خلال قبول أن الهجرة لها علاقة بالأمن الوطني والإقليمي والعالمي، فإننا نجادل في أنها يمكن أن تؤثر بشكل كبير في النظام الحديث للعلاقات الدولية والسياسة الخارجية. ومن ثم، فإن دراسة ارتباط الهجرة بمسائل مهمّة، مثل السلام والحرب، بما في ذلك التهديدات المختلطة، ضرورية ومسوّغة.

إن حقيقة أهمية «سياسة الهجرة وتدفقاتها ليست معتمدة على عوامل على مستوى الوحدة (الدولة) فقط، ولكن على عوامل نظامية دولية أيضًا؛ أي توزيع القوة في النظام الدولي والمواقف النسبية للدول»[40]، هي افتراض منطقي في النظرية الواقعية للعلاقات الدولية. تفترض الواقعية أن كلًّا من الدولة المرسِلة والمستقبلة يمكن أن تحوّل الهجرة إلى سلاح ضد الآخر؛ أي أنه يمكن أن تكون عاملًا قويًّا في السياسة المشتركة بين الدول.[41]

تستند هذه الدراسة إلى الدراسات التي أجرتها كيلي جرينهيل وجيراسيموس تسوراباس حيث تصف جرينهيل الهجرة بأنها سلاح قسري،[42] وتجادل بأن الهجرة القسرية المهندسة، التي يجري استيعابها على أنها «تحركات سكانية عبر الحدود يتم إنشاؤها أو التلاعب بها عمدًا من أجل الحصول على تنازلات (غير إرادية) سياسية وعسكرية و/ أو اقتصادية من دولة أو دول مستهدفة»[43]، وقد استخدمتها عدة دول وجهات فاعلة غير حكومية لتحقيق أهدافها السياسية.[44] وتخلص إلى أن هناك حوافز كافية للجهات الفاعلة ذات الموارد المحدودة «لخلق أزمات الهجرة الجديدة والتلاعب بها، على الأقل جزئيًّا؛ للتأثير في سلوك الدول المستقبلة (المحتملة)»[45]، وأن جيل أزمات اللجوء الجديد يمثّل فرصة فريدة، حيث يكون للدولَة الأضعف نفوذ على الدولة الأقوى.

من خلال القيام بذلك، تهدف الدول إلى الحصول على تنازلات معينة من الدولة المستهدفة؛ لأن الأخيرة لن ترغب في المخاطرة بوقوع نزاع داخلي أو استياء عام نتيجة للهجرة الجماعية. في حديثها عن تهديدات القذافي باستخدام «قنبلة ديموغرافية»، تسمّي

جرينهيل هذه الجهود «بالإكراه غير التقليدي»[46]، وهو مشابه لمفهومنا عن «التهديد الهجين» على النحو المحدد في هذه الدراسة. وفي الوقت نفسه، نرى الإكراه غير التقليدي عنصرًا من مكونات إستراتيجية هجينة، التي، يجري تنفيذها بشكل متعمد من قبل الجهات الحكومية أو غير الحكومية لتحقيق أهدافها الجيوسياسية.

تنص جرينهيل على أن المنافسين الذين يمارسون الهجرة القسرية المهندسة يمكن تقسيمهم إلى ثلاث فئات، هي: المولِّدون (المصدر)، والمحرِّضون الوكلاء، والانتهازيون. ينشئ المولِّدون أو يهددون بشكل مباشر بإنشاء تحركات سكانية عبر الحدود ما لم تُحقَّق مطالبهم. ولا يخلق وكلاء الاستفزاز أزمات بشكل مباشر، بل يتصرفون بشكل متعمّد بطرق مصمّمة للتحريض على توليد تدفقات خارجية من قبل الآخرين. لا يؤدّي الانتهازيون أيّ دور مباشر في خلق أزمات الهجرة، لكنهم ببساطة يستغلّون وجود التدفقات الخارجة التي يولّدها أو يحفزها الآخرون.[47]

يرفض بعض الباحثين استخدام استعارة: «الهجرة سلاح جماعيّ»، إذ يرون أن هذا يصور اللاجئين كأنّهم أسلحة الدمار الشامل.[48] إنها تصورهم على أنهم «أسلحة خطيرة، ويقود ذلك الجمهور إلى التفكير والتصرف وفقًا لهذا الإطار، كما لو أن اللاجئين هم أسلحة خطرة تستهدفهم».[49] ثم يمكن طرح هذا السؤال: هل من المسوّغ أخلاقيًّا استخدام مثل هذه الاستعارة مع الأخذ في الاعتبار أن الاستعارات في العلاقات الدولية لا تشكل الخطاب فحسب، بل طريقة التفكير؟[50] نحن سنستمر في استخدام هذه الاستعارة؛ لأنها تشير هنا إلى أنّ الهجرة سلاح، بدلًا من جعل المهاجرين أنفسهم سلاحًا، وهاتان فكرتان متباينتان بشكل جذري.

إن المهاجرين هم أشخاص بحاجة إلى المساعدة والدعم، في حين أن الهجرة ظاهرة يمكن استخدامها لإكراه دولة من دون معرفة أو موافقة المهاجرين أنفسهم. يمتد نقد الاستعارة إلى النهج القائم على الأمن نفسه، على أساس أنه يؤمن بضرورة التعامل الإنساني مع الهجرة ويتمحور حول الدولة.

إن الواقعية، مثل أي نظرية أخرى، لها حدودها، ومع ذلك، فإنها لا تتعارض مع الأساليب الأخرى. والأمن (الذي تؤكده الواقعية) هو أيضًا حقّ (يؤكده النهج القائم على الحقّ) لكل من المهاجرين والسكان المحليين. لا يمكن ترتيب القضايا الأمنية بشكل مستدام وفعّال إلا من خلال التعاون الدولي الأوسع من أجل جعل الإدارة العالمية للهجرة ممكنة؛ لأنها تتطلب نهجًا قائمًا على التعاون.[51]

يجادل تسورباس بأن الأنظمة الاستبدادية تستخدم سياسة هجرة اليد العاملة من

أجل تعزيز استدامة النظام،[52] وأن التفاعل بين الهجرة وسياسات القوة يؤثر في العلاقات القسرية بين الدول بقدر ما: «في ظل ظروف معينة، يمكن للدول الأضعف أن تستخدم بنجاح إستراتيجية قسرية غير عسكرية ضد الدول الأكثر قوة»[53]. في هذا البحث، ندّعي أن مثل هذه الأنظمة، في ظل ظروف معينة، لا يمكنها استخدام العمالة فحسب، بل أي شكل من أشكال الهجرة لتقوية مواقعها. علاوة على ذلك، يمكن للنظام الاستبدادي أن يستفيد من الهجرة غير النظامية حتى عندما لا تكون المصدر، ولكنها حليفة أو داعمة للنخبة الحاكمة في دولة استبدادية تعاني صراعًا داخليًّا أو خارجيًّا.

هل يوجد تحدّ هجين لتركيا؟

هل تمثل أزمة اللاجئين السوريين التي أدّت إلى «زعزعة الاستقرار المنهجي»[54] في الاتحاد الأوروبي تهديدًا هجينًا؟ قد تكون الإجابة إيجابية: «التهديد الهجين مستمد من احتمال جعل اللاجئين بمثابة سلاح من قبل القوى المعادية».[55] بمجرد أن يبدأ تدفق اللاجئين، قد يؤدي إلى زيادة التوترات المحلية والدولية، وخلق حالات مواجهة خطيرة. علاوة على ذلك، يمكن للفاعلين السياسيين تسليح الهجرة من أجل تحقيق أهداف قصيرة أو طويلة المدى، على الصعيدين الوطني والدولي.[56]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن سياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي كانت دائمًا «موضوعة» بين القانون الإنساني، والحاجة إلى حماية السيادة الإقليمية؛ أي بين النهج القائم على الحقوق التي تعطي الأولوية للمسارات القانونية للهجرة وحماية اللاجئين، والحاجة إلى مراقبة الحدود وإدارة التدفقات الواردة.

إن إيجاد التوازن الدقيق بين النهجين أمر صعب، ويستغرق وقتًا طويلًا. وفي ظل الحرب الهجينة يصبح المهاجرون العزّل مهمّشين؛ لأنهم ليسوا جهة مخاطبة للقانون الدولي الإنساني.

إذا لم تكن الدول منخرطة «رسميًّا» في حرب هجينة، فلا يمكن عندئذ مطالبتها بمراعاة هذا القانون. عندما لا يكون من الواضح معرفة الأطراف المتحاربة، وأين تتقدم الجهات الحكومية بوسائل «غير تقليدية»، فإن حماية المدنيين يتمّ التغاضي عنها بسهولة أكثر مما هو الحال في الحروب الكلاسيكية بين الدول. وعندما تكون زعزعة الاستقرار جزءًا من الخطة، يصبح الناس أنفسهم هدفًا للأعمال العدائية.[57]

تُعَدّ عملية وضع الشروط أداة مهمة في سياسة الاتحاد الأوروبي الخاصة بمعالجة الهجرة،[58] حيث إنها تعمل على تشكيل سياسات الهجرة للبلدان المرشحة وفقًا لقواعد الاتحاد الأوروبي ومعاييره وقيمه؛ من خلال استخدام المكافآت أو الحوافز أو العقوبة

المشروطة.[59] وهذا هو السبب في أن الاتحاد الأوروبي، الذي يحصل على أقصى استفادة من مبدأ المشروطية- يعتزم الحفاظ على تدفقات الهجرة الهائلة على الحدود التركية قدر الإمكان، ومن هنا يهدف إلى ضمان أمن الحدود الداخلية والخارجية لأوروبا باستخدام بطاقة الهجرة في علاقاته الدبلوماسية مع تركيا. وقد ردّ الرئيس رجب طيب أردوغان مشيرًا إلى أن الاتحاد الأوروبي لم يفِ بالجزء الخاصّ به من صفقة اللاجئين، بالرغم من إسهام تركيا الذي لا يُقدّر بثمن في أمن أوروبا: «إنّنا قدّمنا إسهامات لا تقدّر بثمن لأمن القارة الأوروبية بأكملها، ولاسيّما دول البلقان، ومع ذلك لم نرَ ما نتوقّعه من الدعم والموقف الإنساني من أصدقائنا الأوروبيين خلال هذا الوقت الصعب»[60].

وقال عمر جيليك، وزير شؤون الاتحاد الأوروبي السابق: إن الهجمات في سوريا زادت من تنقّل المهاجرين إلى تركيا، وإن تركيا لن تكون قادرة بعد الآن على وقف طالبي اللجوء الذين يسعون جاهدين للوصول إلى أوروبا؛ لأن قدرتها على استيعاب اللاجئين نفدت.[61]

بالنسبة لبعض الباحثين، فإن إستراتيجية إدارة الهجرة وأمن الحدود في الاتحاد

الأوروبي القائمة على إعطاء المسؤولية للدول المرشحة والدول الأعضاء الواقعة على الحدود الخارجية- أفرطت في قدرة تركيا على استيعاب العدد المتزايد من اللاجئين، وجعلت تركيا عرضة لـ «التهديدات الهجينة» التي، كما ذكرنا سابقًا، لا تشمل التهديدات العسكرية والمادية فحسب، بل تشمل أيضًا التهديدات غير التقليدية.

هل استخدمت روسيا الهجرة السورية بوصفها سلاحًا خلال أزمة الهجرة عام 2015؟

على الساحة السياسية، كان دونالد توسك رئيس المجلس الأوروبي من 2014 إلى 2019 أول من ناقش الهجرة الجماعية السورية غير المنظمة باعتبارها تهديدًا هجينًا. وفي 23 سبتمبر 2015، صرح بأنه أُرسِل المهاجرون إلى أوروبا في إطار حملة «حرب هجينة» من أجل إجبارها على تقديم تنازلات. اعترف دونالد تاسك بأن هذا ليس مجرد شكل جديد من أشكال الضغط السياسي، ولكنه «نوع من الحرب الهجينة الجديدة، حيث أصبحت موجات الهجرة أداة، وسلاحًا ضد الجيران».[62] ولم يَلُم أيّ دولة بشكل صريح، لكنه اقتصر القول على أنه على الأوروبيين ألا يسمحوا «لأولئك المسؤولين عن هذا النزوح الجماعي بمواصلته، وأن يخبرونا كيف نتعامل مع اللاجئين»[63].

إن وجهة النظر القائلة بأن روسيا كانت وراء أزمة الهجرة في الاتحاد الأوروبي مرتبطة صراحةً بالجنرال الأمريكي فيليب بريدلوف والسناتور جون ماكين. في 25 فبراير/ شباط 2016، أدلى الجنرال بريدلوف القائد الأعلى لحلف شمال الأطلسي والقيادة الأوروبية الأمريكية بشهادته أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب الأمريكي، حيث أعرب عن اقتناعه بأن روسيا وحكومة بشار الأسد تستخدمان تدفقات الهجرة أداة هجينة ضد الاتحاد الأوروبي، وقد استند في ادعائه إلى الملاحظات التي مفادها أن الأسلحة التي يستخدمها الروس في المسرح السوري ليس لها أي فائدة عسكرية، ولكنها محسوبة لجعل السكان المحليين يغادرون: « تعمل روسيا ونظام الأسد معًا بشكل متعمّد على جعل الهجرة سلاحًا من سوريا، في محاولة لهزيمة الهياكل الأوروبية، وتحطيم العزم الأوروبي». وكان استنتاجه أن الروس أرادوا «دفع السكان المدنيين إلى الطريق، وجعلهم يمثّلون مشكلة لأوروبا، ولتحويل أوروبا إلى حيث يريدون أن تكون».[64]

بعد خمسة أيام، أدلى بريدلوف ببيان أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ، قائلًا: إن روسيا شرعت في حملة لإفساد وتقويض دول الناتو المستهدفة من خلال إستراتيجية حرب غير مباشرة أو «هجينة»، لكنه لم يقدم أي دليل بخلاف ملاحظاته الخاصة. وسأل السناتور جون ماكين وتوم كوتون بريدلوف عما إذا كان يعتقد أن الروس يستخدمون قضية اللاجئين وسيلة لتفكيك الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي.

في كلتا الحالتين كان رده بالإيجاب.[65] في عام 2016، ألقى ماكين باللوم على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في سعيه إلى «تفاقم أزمة اللاجئين، واستخدامها سلاحًا لتقسيم التحالف عبر الأطلسي، وتقويض المشروع الأوروبي».[66]

بالرغم من السمعة الدولية للسيناتور ماكين إلا أن القليل من وسائل الإعلام فقط ردّدت وجهات نظره. وقد نشرت مجلة الإيكونوميست مقالًا ذكرت فيه أن روسيا ربما كانت تستخدم اللاجئين سلاحًا ضد الاتحاد الأوروبي وتركيا. ونقلت المجلة عن تقرير لمجموعة الأزمات الدولية، قوله: إنه «لم يكن هناك شيء عشوائي في قصف المناطق المدنية والبنية التحتية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، التي دُمِّرت بشكل منهجي لإرهاب المدنيين ودفعهم ذلك إلى المغادرة. وتحدثت بعض وسائل الإعلام عن اتهامات لدبلوماسيين غربيين لرئيس روسيا بـجعل اللاجئين سلاحًا لتهديد أوروبا ومعاقبة تركيا».[67] ونقلت رويترز عن تقرير للأمم المتحدة أن طائرات سورية وروسية نفذت غارات جوية دامية على مدارس ومستشفيات وأسواق في محافظة إدلب، وهذا أدى إلى فرار مليون مدني.[68]

وفي الأدبيات الأكاديمية، سألت جوليا هيمريتش، وهي إحدى العلماء القلائل الذين يتعاملون مع تسليح الهجرة: «إذا كنا نريد تحديد ما إذا كانت روسيا تستخدم تدفقات الهجرة كتهديد هجين، علينا أن نجيب أولًا، هل فعلت شيئًا تسبب في مثل هذه الهجرة على نطاق واسع؟ وثانيًا، هل أدت أفعالها إلى تفاقم أزمة المهاجرين في الاتحاد الأوروبي بشكل كبير؟»[69]، وأضاف هانز شوميكر معيارين آخرين: «هل كانت روسيا تستهدف عمدًا السكان المدنيين في سوريا؟ وهل كانت تهدف إلى تفاقم أزمة اللاجئين الناجمة عن الحرب الأهلية في سوريا واستهداف الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؟»[70] وكل هذه الأسئلة تبدو صحيحة باستثناء السؤال الأول الذي طرحه شوميكر. وذلك لأن روسيا قد تستمر في استخدام الهجرة بوصفها تهديدًا هجينًا حتى لو لم تستهدف السكان المدنيين عن عمد؛ في هذه الحالة، ستكون الدولة الانتهازية، التي تستفيد من الظروف المعينة.

هناك حجج بديلة بين الأكاديميين حول ما إذا كانت روسيا هي الفاعل الذي يجب إلقاء اللوم عليه لاستخدام المهاجرين سلاحًا. ويجادل سيلسو، بأن كلًّا من اللاعبين في الساحة السياسية السورية ارتكبوا فظائع،[71] وهو بذلك يردد ملاحظة جرينهيل بأن «جميع الأطراف في الحرب الأهلية السورية قامت، إلى حد ما، بتصميم تحركات جماعية للمدنيين بشكل إستراتيجي داخل مناطقهم، وبعيدًا عنها؛ للسيطرة على الأراضي».[72] إن استنتاج سيلسو هو أن روسيا ليست مسؤولة جزئيًّا عن التدفقات الخارجية إلى الاتحاد الأوروبي فقط إن لم تكن ذات مسؤولية كاملة. يرفض شوميكر الربط بين أزمة اللاجئين

والروس بحجة أنه لا يوجد إكراه دون مطالب، ولم يكن هناك أي إكراه، على الأقل لم يتمّ الاعتراف به علنًا. إن استنتاجه هو أن عمليات النزوح «بقدرٍ ما قد تتناسب مع نموذج جرينهيل، ولكن استخدامها سلاحًا ضد الاتحاد الأوروبي يبدو دافعًا غير محتمل».[73]

وبأخذ وجهة النظر المعاكسة، وصف فيلجار فيبيل تصرفات روسيا بأنها «حرب هجينة» بحكم الأمر الواقع. وهذا لأنهم يجادلون بأن روسيا لم تنتهز الفرصة لتهدئة الصراع، حيث استخدمت بشكل متكرر حق النقض (الفيتو) لعرقلة قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.[74] وأنتجت أخبارًا مزيّفة عن اللاجئين ومصيرهم في دول الاتحاد الأوروبي؛ وأخيرًا، رتبت الاستفزاز على الحدود بين روسيا وفنلندا من أجل التحقّق من استعداد فنلندا للتعامل بنجاح مع اللاجئين. وفي بحث نُشِر عام 2020، يقرّ فيبيل بالحجج التي تشير إلى عكس ذلك، لكنه لا يزال يشير إلى حقيقة أن موجات الهجرة من سوريا انفجرت بالأعداد خاصّة بعد أن أصبح الصراع في سوريا دوليًّا، وأن دعم روسيا لنظام الأسد أدّى إلى تفاقم الصراع.[75] من أجل حلّ المعضلة، يقدم فيبيل مصطلح «العدوان الهجين»، الذي يُعرَّف بأنه «سلوك عدائي أو عنيف، أو استعداد شامل للهجوم أو المواجهة».[76] ويذكر سمتين أخريين: إسباغ الشرعية على الفعل من قبل المعتدي، وعدم وعي الضحية بأنه يتعرّض للهجوم. ويخلص فيبيل إلى أنه من مصلحة الدول الغربية «تقييم الوضع باستمرار؛ تقييم كل حالة على حدة، واتخاذ إجراءات مضادة فعّالة لتجنب تدفقات الهجرة الضخمة (على الأرجح إلى الاتحاد الأوروبي)، بمجرد أن يصبح من الواضح أن روسيا تستهدف بعض البلدان».[77] من المهمّ ملاحظة أن ما يسمّيه فيبيل بالعدوان الهجين هو في الواقع تهديد هجين، وهو مصطلح جرى تعريفه في هذا البحث.

المؤشّرات والحالات

من أجل فحص الفرضية المصاغة، وهي أن الهجرة القسرية المهندسة يمكن أن تستخدمها الدولة تهديدًا هجينًا، حتى عندما لا تكون مصدر التدفقات الخارجة؛ وأن هذا الاستخدام ممكن في ظل ظروف نزاع داخلي أو خارجي في الدولة المرسِلة؛ وأن الدولة التي تتحدّى ستكون على الأرجح دولة استبدادية تدعم حكومة دولة الهجرة، وقد جرى اختيار أزمة اللاجئين في الاتحاد الأوروبي لعام 2015 والإجراءات التي اتخذتها روسيا خلالها بوصفها حالة.

وقبل المضي قدمًا، هناك حاجة إلى شرح لهذا الاختيار. أولًا، جرى الاعتراف ببعض تصرفات روسيا بوصفها مصدرًا للتهديدات الهجينة من قبل الاتحاد الأوروبي، مثل الدبلوماسية القسرية، والأخبار المزيّفة، والهجمات الإلكترونية ضد البنية التحتية للعملية الانتخابية.

ومن أجل معالجة حملات التضليل الروسية، جرى انشاء فرقة عمل ستراتكوم الشرقية.[78] في الوقت نفسه، أصدر الناتو في عام 2018 تقريرًا محدّثا بعنوان: «مواجهة التهديدات الروسية الهجينة»، حيث ذُكِر أن حرب روسيا الهجينة تستهدف بشكل أساسي المجتمع الأوروبي الأطلسي، والدول الواقعة في «المنطقة الرمادية» بين الناتو/ الاتحاد الأوروبي وروسيا.[79]

أخيرًا، استخدمت روسيا بالفعل تهديدات هجينة ضد تركيا؛ على سبيل المثال، العقوبات الاقتصادية المفروضة على تركيا، بما في ذلك حظر السياحة، والمنتجات الزراعية، والعقود الدولية، وبعض الاستثمارات المباشرة، واستهداف الثوار المدعومين من تركيا، والأتراك السوريين (التركمان)، وأيضًا من خلال دعم نظام الأسد وحزب الاتحاد الديمقراطي/ وحدات حماية الشعب التي نفذت الهجمات الإرهابية في تركيا.[80]

سوف نعدّ الهجرة القسرية المهندسة كتهديد هجين إذا كانت تغطي جميع أو معظم المعايير الآتية: أولا، أن يكون الوكلاء الفاعلون هم كيان أو حركة تقوم باستمرار بمسح البيئة بحثًا عن الفرص، وتهدّد بالإكراه أو تطبّق الإكراه؛ وثانيا، إذا تم استخدامها مع وسائل قسرية أو تخريبية أخرى؛ أو تم استخدامها بطريقة منسقة لتحقيق أهداف محددة مع البقاء دون عتبة الحرب المعلنة رسميًّا؛ ويضاف إلى ذلك تقويض ثقة الجمهور بالمؤسسات الحكومية أو تعميق الانقسامات الاجتماعية؛ ويفي ذلك باحتياجات جهة فاعلة معينة في موقف معين يهدف إلى إضعاف قوة المدافع أو مركزه أو نفوذه أو إرادته، وبدلًا من تقوية تلك السمات للمهاجم؛ يستهدف نقاط الضعف النظامية للدول والمؤسسات الديمقراطية؛ ومن الصعب تحديد مصدره؛ كما أن الخطوط الفاصلة بين التهديدات الهجينة وغيرها غير واضحة.

م	المؤشر (تُعَدّ الظاهرة تهديدًا هجينا إذا ما..)	الدليل
1	العملاء/ الوكلاء يمثّلون كيانًا أو حركة تقوم بمراقبة البيئة باستمرار؛ بحثًا عن فرص، وتهدد بممارسة الإكراه أو تمارسه بالفعل.	نعم، كانت هناك غارات جوية روسية واسعة النطاق على المدنيين في الشمال السوري، تلاها هجوم برّي شنّه جيش بشار الأسد على حلب، حيث تسببت البراميل المتفجرة في نزوح ما يربو على 70 ألف مدني نحو تركيا، وكان بوسع الهجوم البري أن يتسبب في نزوح المزيد.[81] الكثير من هؤلاء اللاجئين كانوا يرغبون في دخول الاتحاد الأوروبي.[82]

2	جرى استخدامها مع وسائل قسرية أو تخريبية أخرى.	نعم، في الوقت ذاته استخدمت روسيا الاتحادية الاستفزازات الحدودية. ففي شتاء 2015-2016 سمحت روسيا لمواطنين من دول ثالثة بالعبور للحدود الروسية الفنلندية لطلب اللجوء في فنلندا. الأمر الذي عُدّ خرقًا لممارسات/ إجراءات حدودية مشتركة استمرت لعقود، وذلك دون الإخلال بأي اتفاق رسمي.[83]
3	جرى استخدامها على نحو منسّق لتحقيق أهداف محددة من دون إعلان الحرب رسميًّا.	لا، ربما تكون هناك تحركات روسية، لكن لا يمكن إثبات هذه الادعاءات.
4	تضعف ثقة الشعب بالمؤسسات الحكومية، أو تعمّق الانقسامات الاجتماعية.	نعم، أثارت سجالات أضعفت من التضامن بين دول الاتحاد الأوروبي على النحو الآتي: ادّعت الحملات التضليلية الروسية أن دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عاجزة عن التعامل مع هذا الجرح المفتعل ذاتيًّا، وأن روسيا نفسها هنا لسد الفجوة وإنقاذ الأوروبيين وتوفير الأمن لهم.[84]
5	كانت مصمَّمة خصيصًا للاعب بعينه، وتخدم مصالحه في موقف معين.	لا، لا توجد أدلة كافية للإصرار على ذلك.
6	تهدف إلى إضعاف قوة المدافع وموقعه ونفوذه أو إرادته أكثر من تعزيز مميزات المهاجم.	نعم، فوفقًا للمجلس الأطلنطي: «ركزت الإجراءات الروسية النشطة أولًا على صياغة سردية بديلة للثورة السورية للتأثير في السياسات الغربية إزاء دمشق، وخلق حالة من الارتباك في المجتمعات الغربية. في عام 2015، قدّرت وزارة الخارجية الأمريكية أن موسكو أنفقت أكثر من 1.4 مليار دولار سنويًّا على الدعاية، بالإضافة إلى تمويل مراكز الفكر لتعزيز سرديتها وجهودها الدبلوماسية».[85]
7	تستهدف نقاط ضعف الدول والمؤسسات الديموقراطية	نعم، أدت الحملات التضليلية الروسية إلى تعميق الانقسامات في المجتمعات الأوروبية بقدر ما أعطت زخمًا للأحزاب اليمينية المعادية للأجانب، وأحدثت خلافًا بين دول الاتحاد الأوروبي بخصوص قضية اللاجئين.
8	من الصعب تحديد منبعها؛ فالخطوط الفاصلة بين التهديدات المختلطة غير واضحة.	لا، فبينما كان من السهل تحديد بعض المصادر (الهجمات العسكرية)، لم يكن من السهل تحديد البعض الآخر.[86]

الجدول1: مؤشرات التهديدات الهجينة والأدلة عليها

المصدر: جمعت البيانات من قبل الكاتبين

يظهر الجدول1 أن بعض المؤشرات تنطبق على بعض الأنشطة الروسية لا على كلّها؛ فهناك وكلاء كيانات، أو حركة تقوم بمراقبة الأجواء باستمرار بحثًا عن فرص، وتهدّد أو

تمارس الإكراه؛ تتمثل في الحشود العسكرية الروسية في سوريا التي تسهم أعمالها في حفز تدفقات الهجرة نحو تركيا والاتحاد الأوروبي. كما يتم استخدامها إلى جانب أدوات إكراه أخرى، مثل الاستفزازات الحدودية مع فنلندا.

وتهدف روسيا إلى إضعاف قوة المدافع، أو مكانته، أو نفوذه، أو إرادته- أكثر من تعزيز قدرات المهاجم (في حالتي تركيا والاتحاد الأوروبي)، إذ إنها لن تقضي على التضامن بين دول الاتحاد الأوروبي، ولكن بوسعها تقويض الثقة فيما بينها، وهذا يفتح الباب أمام الإحساس بأنها تشكل بديلًا قويًّا للاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي من شأنه أن يوفر الأمن لبعض دول أوروبا الشرقية. في الوقت نفسه لا تتوفر أدلة كافية للإصرار على أن هذه التحركات كانت منسقة، أو أنها كانت مصمّمة خصيصًا للاعب بعينه. وأخيرًا كان من الصعب تحديد مصادر بعض الهجمات.

تركيا والاتحاد الأوروبي: طريق صعب للشراكة

اعترافًا بأن الهجرة السورية تشكّل تهديدًا لكل من الاتحاد الأوروبي وتركيا، أصدر المجلس الأوروبي والسلطات التركية في 18 مارس 2016، بيانًا يعبّر عن إرادتهما لتعزيز التعاون من أجل وقف تدفقات الهجرة غير المنظمة إلى الاتحاد الأوروبي.

وتضمنت الملامح الرئيسة للاتفاقية ما يأتي: عودة المهاجرين غير الشرعيين الذين عبروا من الحدود التركية إلى الحدود اليونانية إلى تركيا اعتبارًا من 20 آذار/ مارس 2016؛ وتسريع خريطة طريق تحرير التأشيرات المعتمدة في 13 ديسمبر 2016، ورفع متطلبات التأشيرة للمواطنين الأتراك في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بحلول نهاية يونيو 2016؛ وتسريع عملية تخصيص الجزء الأول من المورد المالي القائم على المشروع بقيمة 3 مليارات يورو لتلبية احتياجات السوريين في تركيا في إطار خطة عمل الهجرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وتحويل مبلغ إضافي قدره 3 مليارات يورو على شكل تمويل لتركيا بحلول نهاية عام 2018 بعد استخدام المبلغ الأولي البالغ 3 مليارات يورو، ونحو ذلك.[87]

كما جرى اتخاذ خطوات رئيسة بدءًا من 18 مارس 2016، لمنع الهجرة غير النظامية وتهريب البشر. صرحت تركيا أنها أنفقت حوالي 40 مليار يورو من مواردها الخاصة، وأنها تستضيف 3.6 مليون سوري -أكثر من أي دولة أخرى في العالم- بينما دفع الاتحاد الأوروبي 2.2 مليار يورو فقط من أصل 6 مليارات يورو كان قد وعد بدفعها لتحسين الظروف المعيشية للسوريين المقيمين في تركيا.[88]

يكشف الاتفاق الهشّ بين تركيا والاتحاد الأوروبي عن انقسام مهمّ لمستقبل

العلاقات بين الطرفين. وقد أثارت الصفقة نقاشًا حول تأثير الصفقة في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي: هل ستجعل العلاقة الحالية أسوأ أو أنها فرصة لتنشيط الركود طويل الأمد لمفاوضات الصعود.[89]

وفي حين جادل البعض بأنه سيحقق ديناميكية جديدة للعلاقات، وسيحقّق مكاسب كبيرة نحو إعادة إقامة التعاون بين الطرفين- خشي البعض الآخر من أن يؤدي ذلك إلى تفاقم العلاقة الحالية؛ بسبب ارتفاع تكاليفها، والعقبات التي تواجهها في عملية التنفيذ والمفاوضات.[90]

نظرًا لأن تسليح الهجرة من قبل روسيا يواجَه من قبل تركيا والاتحاد الأوروبي بالشكوك، فمن المحتمل أن تكون الصفقة حجر الزاوية للاعتماد المتبادل والتسوية الدبلوماسية، على الرغم من الصعوبات والقضايا التي تمت مواجهتها في عملية التنفيذ. تؤدّي العوامل الدبلوماسية دورًا مهمًّا في عملية إدارة الهجرة، وتنفيذ سياسة الهجرة، مع المخاوف الأخلاقية، والعوامل القائمة على حقوق الإنسان، والمواقف الجيوسياسية.

ووفقًا لأدامسون وتسورا باس، تشمل سياسة الهجرة كلًّا من الاستخدام الإستراتيجي لحركات الهجرة لتحقيق أهداف أخرى، بالإضافة لاستخدام الأساليب الدبلوماسية.[91] باتباع هذا المنطق، يمكن القول: إن دبلوماسية الهجرة ورقة مساومة بين الاتحاد الأوروبي ودول العبور والدول المرسِلة، والتي يمكنها أن تعمل على تحسين علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية.[92] علاوة على ذلك، توفر العوامل الدبلوماسية فرصة لتحفيز الإصلاح في الدول المضيفة والأخذ في الاعتبار المصالح الدولية والإقليمية التي تقود خيارات سياسة الهجرة للدول المستقبلة من خارج الاتحاد الأوروبي.[93] أدى الاتفاق بين تركيا والاتحاد الأوروبي، من خلال الإشارة إلى الوعود التي يجب أن يفي بها الطرفان- إلى تفاهم مفاده أنه يمكن للطرفين حلّ خلافاتهما الرئيسة المتعلّقة بالهجرة السورية من خلال المباحثات والمفاوضات.

هناك نهجان للتفاوض جرت مواجهتهما في تنفيذ دبلوماسية الهجرة، هما: منطق المحصل الصفري، والمحصّل الإيجابي. وفقًا لمنطق المحصل الصفري، الذي يقوم على المكاسب المطلقة، من المتوقع أن يكتسب جانب واحد فقط الفوائد والمزايا. وفي منطق المجموع الإيجابي، الذي يركز على المكاسب المتبادلة، من المتوقع أن يستفيد كلا الطرفين، بالرغم من اختلاف درجة الفائدة لكل فاعل. كان هذا هو الحال بالنسبة لاتفاق 2016 بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. وقد سعى الاتحاد الأوروبي إلى احتواء حركات الهجرة الجماعية على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، من خلال الوعد بالسفر بدون تأشيرة للمواطنين الأتراك، وفتح فصول جديدة، ورفع مستوى الاتحاد

الجمركي، وتحسين الظروف المعيشية للسوريين.

وقد أظهر الاتحاد الأوروبي وتركيا رغبتهما في تطبيق نهج المحصل الإيجابي، وفي الاجتماع الأخير بين الاتحاد الأوروبي وتركي، قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان: إنه يرى تركيا جزءًا من أوروبا، لكنّه شدّد على أن أنقرة لن تستسلم لـ«الهجمات» و«المعايير المزدوجة»، وسط أشهر من التوترات مع بروكسل.[94] كما أعرب عن قناعة الطرف التركي: بأننا «لا نعتقد أن لدينا أي مشكلات مع دول أو مؤسسات لا يمكن حلّها من خلال السياسة والحوار والمفاوضات».[95] ومن دون أدنى شك، ينبغي أن يكون هذا هو النهج لإدارة تدفقات اللاجئين.

خاتمة وتوصيات

وصلت أزمة اللاجئين إلى أعلى مستوياتها في عام 2015 عندما وصل أكثر من مليون شخص إلى أوروبا في واحدة من أكبر أزمات الهجرة التي واجهها الاتحاد الأوروبي على الإطلاق. وزادت الأزمة من الخلافات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا؛ كان كلا الطرفين يعتزم حلّها من خلال المفاوضات، وقد نجحا إلى حدّ ما. كانت إحدى الخطوات الخطأ

في العملية هي أن كل طرف حمّل الطرف الآخر المسؤولية فقط، ولم يولوا اهتمامًا كافيًا لاحتمال أن يكون كلاهما ضحية لتهديد هجين، مصدره طرف ثالث أو أطراف. إن استنتاجنا هو أنه من المحتمل أن روسيا لا تطور حربًا هجينة واسعة النطاق ضد الاتحاد الأوروبي وتركيا، ولكن بقدر ما طورت ونفذت بعض التهديدات الهجينة التي وصفها وحللها باحثون آخرون غيرنا، لذا ينبغي أن تُرصَد مناوراتها على المسرح الدولي بعناية.

وإنّ روسيا تمتلك الموارد والخبرة والدافع لاستخدام التهديدات الهجينة، وحقيقة أن أفعالها انتهازية لا تغير من طبيعتها.

كانت فرضيتنا الأولية أنه يمكن للدولة أن تستخدم الهجرة القسرية المهندسة تهديدًا هجينًا، حتى عندما لا تكون مصدر التدفقات الخارجة؛ وأنه من الممكن في ظل ظروف نزاع داخلي أو خارجي في الدولة المرسِلة؛ أن منافس الدولة سيكون على الأرجح دولة استبدادية تدعم حكومة دولة الهجرة. في هذه الورقة، قرّرنا تحليل دور روسيا بوصفها مصدرًا للتهديدات الهجينة للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. واستنتاجنا العام هو أنه لا توجد أدلة كافية للإصرار على أن الرئيس الروسي بوتين تعمّد استخدام الهجرة السورية لمثل هذه الأغراض.

ومع ذلك، توصل الاستنتاج إلى أن بعض الظروف يجب أن تقنعنا بضرورة توخّي الحذر الشديد من السياسة الخارجية الروسية، وإمكانية استخدامها التهديدات المختلطة ضمن أدواتها.

أولًا، يستخدم الاتحاد الروسي بالفعل التهديدات الهجينة ضد الاتحاد الأوروبي وتركيا. وقد اتّخذ الاتحاد الأوروبي وتركيا، تدابير لحماية أنفسهما. وتتحمل روسيا مسؤولية معينة عن تدفقات الهجرة السورية؛ لأنها تعمل جنبًا إلى جنب مع حكومة بشار الأسد. ومن خلال القصف العشوائي للمدنيين هرب عدد كبير من السكّان، وهذا تسبب في أزمة إنسانية عميقة.

علاوة على ذلك، لم تقترح روسيا، بصفتها عضوًا في مجلس الأمن، إجراءات بنّاءة لحل المشكلة السورية سلميًّا، ورفضت بشكل منهجي أي نية في هذا الاتجاه، ومنذ عام 2011 حتى نهاية عام 2019، استخدمت روسيا حق النقض ضد 14 قرارًا قدمتها دول أخرى.[96] أخيرًا نجحت حرب التضليل الروسية جزئيًّا في خلق مشكلات بين دول الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق باللاجئين، وتقويض تضامن الاتحاد الأوروبي على أساس التجانس العرقي والثقافي والسياسي، وإضعاف قوة الاتحاد الأوروبي.

واتّبعت روسيا إستراتيجية تتجاوز القيم الليبرالية لأوروبا؛ بهدف إعادة تصميم أوروبا

بطريقة أكثر تحفظًا وتقليدية. ولا يمكن استبعاد احتمال أن تؤدي حرب المعلومات هذه إلى تفاقم العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا.

أصبح كلّ من تركيا -من خلال استضافة أكبر عدد من اللاجئين في العالم (أكثر من 3.5 مليون سوري مسجّل، وأكثر من 365 ألف شخص من دول أخرى) والاتحاد الأوروبي، الذي يُعدّ حُلُم معظم المهاجرين والوجهة النهائية لهم- الأكثر تضررًا من الهجرة السورية. ولا يمكن استبعاد فرصة تكرار هذا الموقف. ومن خلال أخذ هذا الواقع الأنطولوجي نقطة انطلاق، يمكن تقديم التوصيات السياسية الآتية:

1. على الرغم من أن بيان تركيا والاتحاد الأوروبي الموقَّع في عام 2016 أدى إلى عدد من حالات الصعود والهبوط من حيث المصالحة بين الأطراف، إلا أنه يكشف أيضًا عن أن دبلوماسية الهجرة من خلال روابط القضايا ستؤدّي دورًا أكثر أهمية في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي في القريب العاجل، وفي المستقبل؛ لحمايتهما من التهديدات الهجينة التي يكون مصدرها طرفًا ثالثًا.

2. على تركيا والاتحاد الأوروبي استخدام مشاركتهما الدبلوماسية المتجددة من خلال النظر في التكاليف والفوائد بشكل متوازن؛ للحفاظ على تعاونهما في مجال الهجرة وتعزيزه. قد تؤدي روابط القضايا ذات المنفعة المتبادلة إلى تغييرات سريعة في السياسة، وقد تكون خطوة مهمّة في إنشاء إستراتيجية إدارة الهجرة متّسقة ومشتركة وموجهة نحو المنافع ومستدامة على المدى الطويل.

3. تكشف قضية الهجرة الجماعية السورية عن فرصة لتطوير العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وتلزم بتقاسم المسؤولية على محور فهم «الحكم» على المستوى العالمي. ونظرًا لعدم قدرة أي دولة على التصرف بمفردها في التعامل مع حركات الهجرة الجماعية، فإنّ هناك حاجة واضحة لإدارة الهجرة العالمية، وهذا يتطلب تكثيف التعاون الدولي حول قضية الهجرة.

4. يجب أن يكون الهدف سياسات بعيدة المدى تعالج الأسباب الأساسية لتحركات اللاجئين، وإقامة محادثات سلام تتعلق بمناطق الصراع، حيث إن حماية اللاجئين تخلق منفعة عالمية عامة.

الهوامش والمراجع:

1. Philip L. Martin, "Viewpoint: Europe's Migration Crisis: An American Perspective," Migration Letters, Vol. 13, No. 2 (2016), pp. 307319-.
2. Kelly M. Greenhill, Weapons of Mass Migration: Forced Displacement, Coercion, and Foreign Policy, (New York: Cornell University Press, 2010), pp. 12-13.
3. Kelly M. Greenhill, "Migration as a Coercive Weapon," in Kelly M. Greenhill and Peter Krause (eds.), Coercion: The Power to Hurt in International Politics, (Oxford: Oxford University Press, 2017), p. 204.
4. Yurii Punda, Vitalii Shevchuk, and Viljar Veebel, "Is the European Migrant Crisis Another Stage of Hybrid War?" Sõjateadlane, Vol. 13, (2019), pp. 116136-.
5. Hugo Spalding, "Russia's False Narrative in Syria," Institute for The Study of War, (December 1, 2015), retrieved December 28, 2020, from http://www.understandingwar.org/backgrounder/russias-false-narrative-syria-december-12015-.
6. Peter Roell, "Migration: A New Form of Hybrid Warfare?" ISPSW Strategy Series: Focus on Defense and International Security, No. 42 (2016), p. 5.
7. Viljar Veebel and Raul Markus, "Europe's Refugee Crisis in 2015 and Security Threats from the Baltic Perspective," Journal of Politics and Law, Vol. 8, No. 4 (2015), pp. 254262-.
8. "Asylum Applicants in the EU," Eurostat, (2015), retrieved December 13, 2020, from http://ec.europa.eu/eurostat/news/themes-in-the-spotlight/asylum2015.
9. Kelly M. Greenhill, "Open Arms Behind Barred Doors: Fear, Hypocrisy and Policy Schizophrenia in the European Migration Crisis," European Law Journal, Vol. 22, No. 3 (May 2016), pp. 317332-.
10. Mara Bierbach, "Migration to Europe in 2019: Facts and Figures," Info Migrants, (December 20, 2019), retrieved January 10, 2021, from https://www.infomigrants.net/en/post/21811/migration-to-europe-in-2019-facts-and-figures#:~:text=A%20total%20of%201052%C42520%migrants,(as%20of%20December%2019).&text=The%20Central%20Mediterranean%20region%20saw,242%C81520%people%20arrived%20that%20way.
11. Asylum Applicants in the EU," Eurostat, (2016), retrieved December 16, 2020, from https://ec.europa.eu/eurostat/news/themes-in-the-spotlight/asylum2016.
12. William S. Lind, Keith Nightengale, John F. Schmitt, Joseph W. Sutton, and Gary I. Wilson, "The Changing Face of War: Into the Fourth Generation," Marine Corps Gazette, (1989), pp. 2226-.
13. John Arquilla and David Ronfeldt, "Cyberwar Is Coming!" Comparative Strategy, Vol. 12, No. 2 (Spring 1993), pp. 141165-

14. Thomas Huber, Compound Warfare: That Fatal Knot, (U.S. Army Command and General Staff College Press, 2002).
15. Mary Kaldor, New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era, (California: Stanford University Press, 2012), p. 97.
16. Ludwig Wittgenstein, Philosophical Investigations, (Chicago: John Wiley & Sons, 2009), pp. 6667-.
17. "What Are the Most Common Cyber Attacks?" CISCO, retrieved December 26, 2020, from https://www.cisco.com/c/en/us/products/security/common-cyberattacks.html.
18. Teodor Frunzeti and Cristian Barbulescu, "Conceptualizing Hybrid Threats-An Essential Phase in the Setting of Strategic Options for Counteraction," International Scientific Conference "Strategies XXI," Strategic Changes in Security and International Relations, Vol. 2, (2018), retrieved December 26, 2020, from https://search.proquest.com/openview/a2be1bb77a522728d4d52388b1e898831/.pdf?pq-origsite=gscholar&cbl=2026346, pp. 111-.
19. "Joint Framework on Countering Hybrid Threats: A European Union Response," European Commission, retrieved November 24, 2020, from eur-lex.europe.eu/legal content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:5216JC0018&from=en, p. 2.
20. Patryk Pawlak, "Understanding Hybrid Threats," European Parliamentary Research Service, (June 24, 2015), retrieved October 28, 2020, from https://epthinktank.eu/201524/06//understanding-hybrid-threats/.
21. Petre Dutu, Ameninţări Asimetrice Sau Ameninţări Hibride: Delimitări Conceptuale Pentru Fundamentarea Securităţii Şi Apărării Naţionale, (Bucureşti: Editura Universităţii Naţionale de Apărare, 2013), p. 48. Quoted by Ionuţ Alin Cîrdeı, "Countering the Hybrid Threats," Revista Academie, Forţelor Terestre, Vol. 2, No. 82 (2016), p. 113.
22. Eitvydas Bajarūnas, "Addressing Hybrid Threats: Priorities for the EU in 2020 and Beyond," European View, Vol. 19, No. 1 (2020), pp. 6270-.
23. Frank J. Cilluffo and Joseph R. Clark, "Thinking about Strategic Hybrid Threats: In Theory and in Practice," PRISM, No. 1 (2012), pp. 47-63.
24. Victor Pareja Navarro, "Hybrid Threats: New Technologies as an Instrument of War," United Explanations, (January 15, 2020), retrieved October 19, 2020, from https://unitedexplanations.org/english/202015/01//hybris-threats-new-technologies-as-an-instrument-of-war/.
25. Mohand Tilmatine, Des revendications linguistiques aux projets d'autodétermination : le cas de la Kabylie (Algérie), 2017, Centre Jacques Berque, p.130.
26. Sun Tzu, The Art of War, translated by Lionel Giles, (November 1, 2007), retrieved October 10, 2020, from http://classics.mit.edu/Tzu/artwar.html.
27. David Sadowski and Jeff Becker, "Beyond the 'Hybrid' Threat: Asserting the Essential Unity of Warfare," Small War Journal, (2010), pp. 113-.

28. Merriam-Webster Dictionary, retrieved December 9, 2020, from https://www.merriam-webster.com/dictionary/violence.

29. Oxford Dictionary, retrieved December 23, 2020, from https://www.lexico.com/definition/violence.

30. Robert Art and Kelly Greenhill, "Coercion: An Analytical Overview," in Kelly M. Greenhill and Peter Krause (eds.), Coercion: The Power to Hurt in International Politics, (Oxford: Oxford University Press, 2018), pp. 3-33.

31. Yavor Raychev, "Lawfare as a Form of Hybrid War: The Case of Bulgaria: An Empirical View Studia Politica," Romanian Political Science Review, Vol. 20, No.2 (2020), pp. 245-270.

32. Roell, "Migration-A New Form of "Hybrid Warfare?"; Nenad Taneski, "Hybrid Warfare: Mass Migration As A Factor for Destabilization of Europe," Contemporary Macedonian Defense (Sovremena Makedonska Odbrana), Vol. 16, No. 30 (2016), pp. 7384-.

33. "Joint Communication to The European Parliament and the Council Joint Framework on Countering Hybrid Threats," European Commission, (2016).

34. "Joint Staff Working Document EU Operational Protocol for Countering Hybrid Threats 'EU Playbook,'" European Commission, retrieved December 25, 2020, from https://www.statewatch.org/media/documents/news/2016/jul/eu-com-countering-hybrid-threats-playbook-swd-22716-.pdf.

35. "EU-NATO Cooperation: Council Adopt Conclusions to Implement Joint Declaration," Council of the EU, (Washington: Press Release, 2016).

36. James F. Hollifield, "Migration and International Relations," in Marc R. Rosenblum and Daniel J. Tichenor (eds.), The Oxford Handbook of the Politics of International Migration, (UK: Oxford University Press, 2012), p. 347.

37. Hollifield, "Migration and International Relations," p. 347.

38. Martin O. Heisler and Zig Layton Henry, "Migration and the Links between Social and Societal Security," in Waever et al. (eds), Migration and the New Security Agenda in Europe, (London: Pinter Publisher, 1993)

39. Myron Weiner, "Security, Stability, and International Migration," International Security, Vol. 17, No. 3 (1992), pp. 91-126.

40. Hollifield, "Migration and International Relations," pp. 345382-.

41. Gerasimos Tsourapas, "Labor Migrants as Political Leverage: Migration Interdependence and Coercion in the Mediterranean," International Studies Quarterly, Vol. 62, No. 2 (2018), pp. 383395-.

42. Greenhill, "Migration as a Coercive Weapon," p. 204.

43. Greenhill, Weapons of Mass Migration, pp. 1213-.

44. Greenhill, "Migration as a Coercive Weapon," p. 204.

45. Greenhill, "Migration as a Coercive Weapon," p. 206.

46. Greenhill, "Using Refugees as Weapons," The New York Times, (April 21, 2011), retrieved June 18, 2020, from https://www.nytimes.com/201121/04//opinion/21iht-edgreenhill21.html?_r=1.

47. Greenhill, "Open Arms Behind Barred Doors," pp. 317332-.

48. Lev Marder, "Refugees Are not Weapons: The 'Weapons of Mass Migration' Metaphor and Its Implications," International Studies Review, Vol. 20 No. 4 (2018), pp. 576588-.

49. Marder, "Refugees Are Not Weapons," pp. 576588-.

50. O. Can Ünver, "Migration in International Relations: Towards a Rights-Based Approach with Global Compact?" Perceptions, Vol. 22, No. 4 (2017), pp. 85102-.

51. O. Can Ünver, "Migration in International Relations: Towards a Rights-Based Approach with Global Compact?" Perceptions, Vol. 22, No. 4 (2017), pp. 85102-.

52. Gerasimos Tsourapas, The Politics of Migration in Modern Egypt: Strategies for Regime Survival in Autocracies, (Cambridge: Cambridge University Press, 2019), p. 1.

53. Tsourapas, "Labor Migrants as Political Leverage," pp. 383395-.

54. Yuriy Danyk, Maryna Semenkova, and Piotr Pacek, "The Conflictogenity of Migration and Its Patterns During the Hybrid Warfare," Torun International Studies, Vol. 12, No. 1 (2019), pp. 6173-.

55. Daniel Fiott and Roderick Parkers, "Protecting Europe the EU's Response to Hybrid Threats," European Union Institute for Security Studies, Chaillott Paper, No. 151 (April 2019), retrieved June 15, 2020, from https://www.iss.europa.eu/sites/default/files/EUISSFiles/CP_151.pdf, p. 11.

56. Julia Himmrich, "A 'Hybrid Threat'? European Militaries and Migration," Dahrendorf Forum IV,Working Paper No. 2 (LSE Ideas, April 25, 2018), retrieved July 7, 2020, from https://www.dahrendorf-forum.eu/publications/europe_military_migration/.

57. Elke Tießler-Marenda, "Refugee Movements as a Consequence of Hybrid Wars," Ethics and Armed Forces Controversies in Peace Ethics and Security Policy, No. 2 (Fall 2015), retrieved July 10, 2020, from http://www.ethikundmilitaer.de/en/full-issues/20152-hybrid-warfare/tiessler-marenda-refugee-movements-as-a-consequence-of-hybrid-wars/.

58. Elke Tießler-Marenda, "Refugee Movements as a Consequence of Hybrid Wars," Ethics and Armed Forces Controversies in Peace Ethics and Security Policy, No. 2 (Fall 2015), retrieved July 10, 2020, from http://www.ethikundmilitaer.de/en/full-issues/20152-hybrid-warfare/tiessler-marenda-refugee-movements-as-a-consequence-of-hybrid-wars/.

59. Violeta Moreno-Lax and Martin Lemberg-Pdersen, "Externalizing EU Migration Control while Ignoring the Human Rights of Migrants: Is There Any Room for the International Responsibility of European States?" Questions of International Law, Vol. 56, (February 2019), p. 5.

60. Europe Hasn't Fulfilled Migrant Deal Despite Turkey's 'Invaluable Contribution': Erdoğan," Daily Sabah,(July 9, 2019), retrieved October 5, 2020, from https://www.dailysabah.com/eu-affairs/201909/07//europe-hasnt-fulfilled-migrant-deal-despite-turkeys-invaluable-contribution-erdogan.

61. Mümin Altaş and Özcan Yıldırım, "AK Parti Sözcüsü Çelik: Artık Mültecileri Tutabilecek Durumda Değiliz," Anadolu Agency, (February 28, 2020), retrieved October 07, 2020, from https://www.aa.com.tr/tr/politika/ak-parti-sozcusu-celik-artik-multecileri-tutabilecek-durumda-degiliz/1747670.

62. "Address by President Donald Tusk to the European Parliament on the Informal Meeting of Heads of State or Government," European Council, (October 6, 2015), retrieved October 10, 2020, from http://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/201506/10//tusk-address-european-parliamentinformal-euco-september/.

63. Address by President Donald Tusk to the European Parliament on the Informal Meeting of Heads of State or Government."

64. Document 2016 U.S. European Command Posture Statement," USNI News, retrieved October 10, 2020, from https://news.usni.org/201626/02//document-2016-u-s-european-command-posture-statement.

65. "Hearing before the Committee on Armed Services," United States European Command, (March 1, 2016), retrieved October 10, 2020, from https://www.govinfo.gov/content/pkg/CHRG-114shrg25644/html/CHRG-114shrg25644.htm.

66. Ron Synovitz, "Is Russia 'Weaponizing Refugees' to Advance Its Geopolitical Goals?" Radio Free Europe, (February 19, 2016), retrieved from https://www.rferl.org/a/russia-weaponizing-syrian-refugees-geopolitical-goals/27562604.html.

67. "Vladimir Putin's War in Syria: Why Would He Stop Now?" The Economist, (February 20, 2016), retrieved September 8, 2020, from https://www.economist.com/middle-east-and-africa/201620/02//why-would-he-stop-now.

68. Stephanie Nebehay, "Deadly Syrian, Russian Air Strikes in Idlib Amount to War Crimes, U.N. Says," Reuters, (July 7, 2020), retrieved September 9, 2020, from https://www.reuters.com/article/us-syria-security-un-

69. Hans Schoemaker, "Allegations of Russian Weaponized Migration against the EU with the Blackest Intention," JaarGang 188, Vol. 7, No. 8 (February 2019), p. 361.

70. Schoemaker, "Allegations of Russian Weaponized Migration against the EU," p. 361.

71. Anthony N. Celso, "Superpower Hybrid Warfare in Syria," MCU Journal, Vol. 9, No. 2 (2019), pp. 9211-.
72. Kelly M. Greenhill, "Demographic Bombing: People as Weapons in Syria and Beyond," Foreign Affairs, (December 17, 2015), retrieved October 10, 2020, from https://www.foreignaffairs.com/articles/201517-12-/demographic-bombing.
73. Schoemaker, "Allegations of Russian Weaponized Migration against the EU," p. 366.
74. Yurii Punda et al., "Is the European Migrant Crisis Another Stage of Hybrid War?" p. 130.
75. Viljar Veebel, "Is the European Migration Crisis Caused by Russian Hybrid Warfare?" Journal of Politics and Law, Vol. 13, No. 2 (2020), p. 44.
76. Veebel, "Is the European Migration Crisis Caused by Russian Hybrid Warfare?" p. 44.
77. Veebel, "Is the European Migration Crisis Caused by Russian Hybrid Warfare?" p. 44
78. "Questions and Answers about the East StratCom Task Force," European Union External Action, (December 5, 2018), retrieved October 9, 2020, from https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/2116/-questions-and-answers-about-the-east-stratcom-task-force_en.
79. Lord Jopling, "Countering Russia's Hybrid Threats: An Update," NATO Parliamentary Assembly, (October 2018), pp. 121-.
80. Oktay Bingöl, "Hybrid War and Its Strategic Implications to Turkey," Akademik Bakış, Vol. 11, No. 21 (Winter 2017), pp. 126-
81. George Soros, "Refugee Crisis: Putin's Russia in Race with EU to See Which Will Collapse First," Irish Examiner, (February 16, 2015), retrieved October 10, 2020, from https://www.irishexaminer.com/opinion/commentanalysis/arid-20381172.html.
82. "Europe," UNHCR, retrieved October 12, 2020, from https://www.unhcr.org/europe.html. https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/2116/-questions-and-answers-about-the-east-stratcom-task-force_en.
83. Katri Pynnöniemi and Sinikukka Saari, "Hybrid Influence: Lessons from Finland," NATO Review, (June 28, 2017) retrieved October 10, 2020, from https://www.nato.int/docu/review/articles/201728/06//hybrid-influence-lessons-from-finland/index.html.
84. Todd C. Helmus, Elizabeth Bodine-Baron, Andrew Radin, Madeline Magnuson, Joshua Mendelsohn, William Marcellino, Andriy Bega, and Zev Winkelman, Russian Social Media Influence: Understanding Russian Propaganda in Eastern Europe, (California: RAND Corporation, 2018).

85. Alami Mona, “Russia’s Disinformation Campaign Has Changed How We See Syria,” Atlantic Council,
(October 08, 2020), retrieved from https://www.atlanticcouncil.org/blogs/syriasource/russia-s-disinformation-campaign-has-changed-how-we-see-syria/.

86. Todd C. Helmus, Elizabeth Bodine-Baron, Andrew Radin, Madeline Magnuson, Joshua Mendelsohn, William Marcellino, Andriy Bega, and Zev Winkelman, Russian Social Media Influence: Understanding Russian Propaganda in Eastern Europe, (California: RAND Corporation, 2018).

87. “EU-Turkey Statement 18 March 2016,” Council of the European Union, (May 18, 2020) retrieved October 10, 2020, from https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/201618/03//eu-turkey-statement/.

88. Fahrettin Altun, “Response: Turkey Is Helping, Not Deporting Syrian Refugees,” Foreign Policy, (August 23, 2019), retrieved March 20, 2020, from https://foreignpolicy.com/201923/08//turkey-is-helping-not-deporting-syrian-refugees-erdogan-turkish-government-policy/; “EU: Sum Paid for Refugees in Turkey Must Be Clarified,” Anadolou Agency, (September 10, 2019), retrieved March 25, 2020, from https://www.aa.com.tr/en/europe/eu-sum-paid-for-refugees-in-turkey-must-be-clarified/1578213.

89. Seçil Paçacı Elitok, “Three Years On: An Evaluation of the EU-Turkey Refugee Deal,” MireKoc Working Papers, (2019), p. 10.

90. Elitok, “Three Years On.”

91. Fiona B. Adamson and Gerasimos Tsourapas, “Migration Diplomacy in World Politics,” International Studies Perspectives, Vol. 20, No. 20 (2019), p. 117.

92. Kelsey P. Norman, “Migration Diplomacy and Policy Liberalization in Morocco and Turkey,” International Migration Review, Vol. 20, No. 10 (2020), p. 5.

93. Kelsey P. Norman, “Migration Diplomacy and Policy Liberalization in Morocco and Turkey,” International Migration Review, Vol. 54, No. 4 (2020), pp. 11581183-.

94. Jacopo Barigazzi, “Erdoğan Insists Turkey Is Part of Europe, But Won’t Tolerate ‘Attacks,’” Politico, (November 22, 2020), retrieved March 28, 2020, from https://www.politico.eu/article/erdogan-insists-turkey-part-europe-wont-tolerate-attacks/.

95. “Erdoğan Insists Turkey Is Part of Europe, But Won’t Tolerate ‘Attacks.’”

96. “Русия блокира Хуманитарна Помощ за Сирия с вето в Съвета за Сигурност,” NewsBg, (December 21, 2019) retrieved March 28, 2020, from https://news.bg/int-politics/rusiya-blokira-humanitarna-pomosht-za-siriya-s-veto-v-saveta-za-sigurnost-1.html.